

عليها قضا الصوم للشو ولان المنذور هنا لا يتقرب بالمسكنة
 فان الشو يتجوز وهو ما اوردته خلافة هذا كذا في قوله
 في ارض الحلال ووضحة تبليبه علم نما ذكر ان صلاة الصلوة
 مع نكر الحشو صحح كصومها فتراعة الصوم انما حصلت
 بترك الحشو وبتكره اسقوط استثنائها هنا مسيلة الخط
 الاشارة في الصوم التي فيها الروم بطلان احدهما وهي والقو
 اذبح خطا قبل الفجر واصبح صائبا وطرفه خارج حيث
 راعوا في الصلاة بتكره الحشو الا الصوم بقاءه وبطلانها فلا
 حاجة للمعذرة بان الاستحسان عند منعه او بانه
 مرفوضا الصوم قائل وتوضها او يسمي وعبارة المني
 تستظهر نفاذها الصلاة اية الفرض اما النقل فلا يجزئ
 المبادر فيه جواز نقله بعد خروج وقت الفرض في
 لمصلحة الصلاة وعلم من مصلحة الصلاة النافذة ولو
 مطلقه وان طار من ذلك والاصرر قلت وفي الابهاب
 ولها التاخر للثابتة القليلة كما اقتضاه كلام الروضة
 فعلم من ان فعلها النقل انطلق ومضرح وانظار
 جماعة لها المراد بانها مصلحة الجماعة وطم كلامه وان طار
 واستصرف غالب الوقت وان عدم عليها ذكر ولا يخفى
 ان هذا واضح بالنسبة للسنة والاعتناء في القبلة
 دون غيرها فالجرح في قوله تعالى في حثه غير
 في التاخر لغيره ولم يظهر لنا اسم الوقت ولا يصح في اللغة
 في الاعتناء اذ اطلب الكثرة والايان علمت صفة الوقت
 فليجوز بها التاخر والقياس في اقتناع صلواتها بذكر الطهر
 وقيد

وقيد الاطراف للجماعة بالمطلوبه والا كافتة باعامها سقت
 وحجت غيره ففرض التاخر لهماه وتخصر سيرة واجابتمون
 اما الاذانه فليس لها لم يصر وان خرج الوقت لغير مصلحة
 الصلاة كاكل وشرب وضوحها اذ بينهما ويجب الوصول لكل
 فرضه الخ ولها ان تستقل ما شأنه بوضوح الوقت ان تؤذان
 للفرض ولا تستقل خارجا بل ان كان غير رتبة ذلك الفرض
 رتبة ذلك الفرض فقبله ولو خارج الوقت وبه جمع بين
 كلام الشيخين المتناقضين في ذلك كلام سم ونفرد بها
 وبين التتم لتجدد حدها اهره من ر وكذا يجزئ لكل
 فرضه تجديد المصداق اي وان لم يزل عن محلها ولم يظهر الرسم
 علم حواشيها وحمل وجوب تجديد يد عا بعد لولها بالانبي عنه
 فان لم يتلوه او التلوه نداء لا يبقى عنه لفلة فالواجب فيها
 يظهر بتجدد يد باطال لكل فرضه لا تغيرها بالقطعة التي
 وما يتعلق بها من غسل او نحوها او نحو قياسا
 على تجديد الوضوء اعادة الوضوء الواجبة عليها ويجب
 الوضوء اما في الثانية فظ للعادة واما في الاولى فلا بد
 الظاهر من القطاعة عدم عوده فلو عاد عن قدره ليس
 عدم وجوب الاعادة غير باكما في الحج وعما رية ويجب
 طهر ان القطع وماله فيه او في غيره لان عاد قريبا
 وقال في حاصله انه ان وسع عن القطاعة الوضوء
 والملافة ويجب الوضوء ومعه والا فلا ولا عبرة بعادة
 ولا عدمها فضلا في دفع دفعها ورد على المتن من
 ان فيه الاخبار التي عن الجسد وهو الم لا ان افضل

Copyrighted material